مؤهلات المفسِّر بين النظرية و التطبيق
دراسة في مقدمات التفاسير

أ.م .د عدي جواد الحجار
سلام يعقوب عباس
جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية
طالب دراسات عليا/ ماجستير

الملـخّـص

تعدّ العلوم الأساسية التي يستند اليها المفسر في عمله التفسيري من المؤهلات المهمة التي تمكنه من بيان المراد من كلام الله عزّ وجلّ بشكل سليم. لذا أكدّ المختصون في العلوم القرآنية على ضرورة الإحاطة بهذه العلوم، كما تناول قسم من المفسرين هذه العلوم في مقدماتهم التفسيرية، وشددوا على لزوم الاستفادة منها، مبينين دور كل علم منها بشكل مفصل.

وقد ركز البحث على المؤهلات اللغوية والبلاغية وما يتعلق بعلوم القرآن، وكذلك المؤهلات العقائدية والفقهية والحديثية، يضاف الى ذلك المؤهلات الشخصية والنفسية. مع بيان أن الهدف من معرفة هذه العلوم لأجل تكريس أسسها وقواعدها وضوابطها في الانتفاع الدقيق من مصادرها، ومن ثمّ الاستعانة المثلى في الكشف عن مقاصد وأهداف الآيات القرآنية.

Summary

The basic sciences on which the interpreter is based in his interpretive work are important qualifications that enable him to articulate the meaning of the Word of God Almighty. Therefore, the specialists in Quranic sciences stressed the need to take note of these sciences, and a section of the interpreters addressed these sciences in their interpretive introductions, and stressed the need to benefit from them, indicating the role of each flag in detail.

The research focused on the linguistic and rhetorical qualifications and the sciences of the Qur'an, as well as the doctrinal, jurisprudential and modern qualifications, Add to that personal and psychological qualifications. With the statement that the purpose of knowledge of these sciences to devote their bases and rules and controls in the careful use of its sources, and then the best use of the disclosure of the purposes and objectives of the Koranic verse.

مقدمة

تتناول العلوم الضرورية التي ينبغي للمفسر أن يتحصل عليها أنماطاً معرفية عامة، فبعضها يؤسس لرؤية إدراكية عند المفسر لأنها تسلط الضوء على مقاصد القرآن الكريم وبيان أهدافه، والكشف عن خصوصياته التي يتسم بها كالإعجاز، وصيانته من النقص والتحريف، وغيرها من المباحث القرآنية. وبعضها الآخر تؤهل المفسر لمعرفة قواعد وأسس فهم النصوص القرآنية كما في قواعد اللغة من النحو والصرف والاشتقاق، والعلوم البلاغية، وما يتعلق بعلم أصول الفقه كمباحث الألفاظ وما شاكل ذلك.

مضافا الى ذلك العلوم التي تمكن المفسر أن يفرق بين الأخبار الصحيحة من غيرها، وبين القراءة المعتبرة والشاذة، وكذا ما يتعلق بتمييز أسباب النزول القيمة وبين التي لا يمكن التعويل عليها، وكل ذلك يعرف من علم الحديث والدراية، وكذلك علم القراءات. من هنا تتجلى مسالة مهمة ترتبط بقدرة المفسر على استيعاب هذه العلوم، وهل تغني الإحاطة الظاهرية بهذه العلوم ليقوم المفسر بعمله التفسيري؟ أم عليه أن يكون ضليعاً بها؟ وهي مسألة ركز البحث في أن يكشف النقاب عنها.

بيد أنّ المفسرين اختلفوا في إعطاء مصطلح محدد للعلوم الأساسية التي يستعين بها المفسر لبيان المراد من كلام الله عزّ وجلّ، فعند النظر في مقدماتهم التفسيرية نجد أنّ هذا المصطلح له حضور لا بأس به، إلاّ أنّه جاء بعبارات مختلفة: منها كما هو عند ابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ) بأنها الخصال التي

ينبغي للمفسِّر أن يعرفها ويهتم بها، حيث قال: (ولا يعرف تفسير القرآن إلاّ من عرف اثنتي عشرة خصلة)[١]. والخصلة جمعها خصال، وهي بمعنى القطعة من الشيء[٢]. أي: إنها كالقطع التي لابد للمفسر من الحصول عليها، وتملّكها لأجل استخدامها عند احتياجه في أثناء تفسيره للقرآن الكريم.

بينما هي عند أبن جُزي الكلبي(ت:٧٤١هـ) الأدوات التي تعين على تفسير النص القرآني، فقال:(وسائر هذه الفنون أدوات تعين عليه أو تتعلق به أو تتفرع منه)[٣]. فتعبيره عن هذه العلوم بأنها أدوات دليل على أهميتها ومدخليتها في عملية التفسير، ومن دونها لا يستطيع المفسر بيان معنى الألفاظ القرآنية. وذهب أبو الطيب القنوجي(ت: ١٣٠٧هـ) على أنها شرائط للمفسر لا يحل التعاطي لمن عري عنها[٤]. فهو يرى أنها شرائط لابد أن تتوافر عند المفسِر ولا يمكن لمن فقدها أن يتصدى لعملية التفسير، لأنه يحرّف الكلم عن مواضعه.

ومن المفسرين المعاصرين الذين تبنوا هذا الرأي أحمد بن حمد الخليلي، إذ ذكر في مقدمة تفسيره أنّ هذه العلوم هي شرائط للمفسِر[٥].

في حين وسمها الطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣هـ) في مقدمة تفسيره التي احتوت على عشر مقدمات، بأنها علوم الاستمداد للمفسِر، وجعل ذلك عنواناً للمقدمة الثانية، ثم عرّف هذا المصطلح قائلاً:(استمداد العلم يراد به توقفه على معلومات سابق وجودها على وجود ذلك العلم عند مدونيه لتكون عوناً على إتقان تدوين ذلك العلم، وسميّ ذلك في الاصطلاح بالاستمداد عن تشبيه احتياج

العلم لتلك المعلومات بطلب المدد، والمدد العون والغواث، فقرنوا الفعل بحرفي الطلب وهما السين والتاء)[٦]. بمعنى أنّ علم التفسير متوقف على بقية العلوم لأجل إتقان تدوينه على أتم وجه، وهذا لا ينافي أن يكون علم التفسير هو رأس العلوم وأشرفها حينما يستمد من هذه المواد الأخرى. ولذلك أشار ابن عاشور الى هذه الحقيقة فقال: (وأعلم أنّ استمداد علم التفسير من هذه العلوم لا ينافي كونه رأس العلوم الإسلامية)[٧]. معلّلاً هذا الأمر لأنّ علم التفسير هو أصل لعلوم الإسلام على وجه الإجمال، فأما استمداده من بعض العلوم الإسلامية[١] فذلك استمداد لقصد تفصيل التفسير على وجه أتم من الإجمال، وهو أصل لما أستمّد منه باختلاف الاعتبار[٨]. ويظهر أنّ أبن عاشور قد استفاد هذه التسمية من الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) حينما عرّف علم التفسير فقال:(التفسير علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد 9 وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات...)[٩]. فمصطلح الاستمداد نراه حاضراً عند الزركشي الذي يبين أنّ تفسير القرآن الكريم لا يمكن أن تتم معرفته إلاّ بطلب المعونة والمدد من هذه العلوم التي تعين على فهمه وتفسيره. أما محمد جواد مغنية(ت: ١٤٠٠هـ) فهو يعدُّ هذه العلوم بمثابة الآلات والمعدات التي يفيد منها المفسِر في بيان المعنى[١٠].

خلاصة القول: على الرغم من الاختلاف الحاصل عند المفسرين فيما يتعلق بتسمية العلوم المعينة على تفسير كتاب الله عزّ وجلّ، فإنها تبقى ألفاظا متقاربة المعنى تعطي دلالة واضحة على أنّ هذه العلوم عبارة عن أدوات وآلات يحتاجها المفسِر في أعانته على فهم النص القرآني،

والكشف عن مراد كلام الله سبحانه وتعالى.

وقد ذكر بعض المفسرين في مقدماتهم التفسيرية جملة من هذه العلوم والشروط التي بواسطتها يستطيع المفسِر التصدي لعملية التفسير بعيداً عن الخطأ. ويمكن تصنيف هؤلاء المفسرين على صنفين: **الصنف الأول:** المفسرون الذين ذكروا هذه العلوم بصورة إجمالية دون الدخول في تفاصيلها، ومنهم السمرقندي(ت:٣٧٥هـ) الذي ذهب إلى عدم الجواز لأيّ أحد أن يفسر القرآن من ذات نفسه ما لم يتعلّم ويعرف وجوه اللغة وأحوال مستدلاً على ذلك بما ورد عن النبي في النهي عن التفسير بالرأي، فقد قال:(روى أبو صالح عن ابن عباس عن النبي 9 أنّه قال: من فسّر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار)(١٢)(١٣).

وجاء عن أبن ابي زمنين (ت:٣٩٩هـ) في مقدمته أنّ المفسِر لا يعرف التفسير إلاّ إذا عرف اثنتي عشرة خصلة: المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والتقديم والتأخير، والمقطوع والموصول، والخاص والعام، والإضمار والعربية(١٤). إشارة منه إلى ما يتعلق بعلوم القرآن والبلاغة وعلم أصول الفقه واللغة بشتى نواحيها، التي يجب على المفسِر أن يكون عالماً بها ومتقناً لها، ومن دونها لا يمكن له أن يعرف التفسير.

وعبّر أبو الطيب القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ) عن هذا المعنى بقوله: (... وكما بينوا في التفسير شرائط بينوا في المفسِر أيضاً شرائط ، لا يحلّ لمن عري عنها أو هو فيها راجل وهي : أن يعرف اللغة والنحو والتصريف والاشتقاقات والمعاني والبيان والبديع والقراءات وأصول الدين وأصول الفقه وأسباب النزول والقصص والناسخ والمنسوخ والأحاديث المبينة

لتفسير المجمل والمبهم وعلم الموهبة، وهو علم يورثه الله سبحانه لمن عمل بما علم)[١٥]. وهذا تأكيد واضح على أن المفسِر لابد أن يتحلى بشرائط تسوغ له تفسير كتاب الله العزيز، وهذه الشرائط هي جملة العلوم التي يتوصل بها المفسِر لكشف المبهم عن ألفاظ النص القرآني.

ونصّ علي بن محمد العجري(ت: ١٤٠٧هـ) على أن المفسِر ينبغي له مع إمعان النظر- أن يكون عالماً بالعربية بجميع أنواعها من المفردات، والقواعد النحوية، والبيانية وغيرها، محققاً في أصول الفقه، وعلم الكلام، ممارساً في الفقه وغيره من الفنون التي يريد استخراجها من القرآن، لأنّ بذلك يسهل عليه إدراك مآخذ المسائل[١٦]. بمعنى أنّ المفسر بالإضافة إلى ما يحتاجه من التفكر وبعد النظر لابد له أن يكون عالماً بهذه العلوم، ومحققاً فيما يتعلق بأصول الفقه لأنّه يستعين به على استنباط الأحكام، وكذلك أن يكون مجتهداً في ممارسة الفقه وبقية الفنون لأنها الوسيلة لإدراك المسائل من مداركها الصحيحة.

وتطرق محمد الأمين الشافعي في مقدمة تفسيره إلى أنّه لا يليق لتعاطيه – أي التفسير- والتصدي للتكلم فيه، إلاّ من برع في العلوم الدينية كلها، أصولها وفروعها، وفاق في الصناعات العربية، والفنون الأدبية، بأنواعها وأسرها[١٧]. فهو يبين هنا أنّ المفسِر إذا أراد أن يتعاطى مع التفسير أو يتصدى للكلام فيه لابد له من أن يكون متمكناً من علم العقيدة والكلام حتى يستطيع أن يدفع الشبهات عن أصول الدين وفروعه، فضلاً عن براعته في علوم اللغة بكل تفاصيلها.

الصنف الثاني: المفسرون الذين فصّلوا القول في العلوم والفنون التي تعين المفسِر في عملية التفسير، والتي يمكن تقسيمها على المطالب الآتية:

المطلب الأول: المؤهلات اللغوية:

تشمل كل ما يتعلق باللغة العربية من نحو واشتقاق وصرف وبلاغة ومعاني مفردات، وهي من الضروريات التي لابد للمفسِر من معرفتها.

قال الآلوسي (ت:١٢٧٠هـ):(فأما ما يحتاجه التفسير فأمور: الأول: علّم اللغة لأنّ به يعرف شرح مفردات الألفاظ ومعلولاتها بحسب الوضع ولا يكفي اليسير إذ قد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الآخر فلم يكن عالماً بلغات العرب لا يحل له التفسير)[١٨]. بمعنى أنه لا يمكن فهم المراد من النص القرآني إلاّ من خلال علم اللغة، والذي بموجبه يستطيع المفسِر شرح مفردات الألفاظ وبيان دلالتها بحسب الوضع، وهذا لا يتحصّل إلاّ لمن كان عارفاً بمعاني اللغة، وعالماً بكيفية دلالة الألفاظ على مدلولاتها، وخبيراً بطبيعة المفردات واستعمالاتها المختلفة، وهذا لا يكفي بالعلم اليسير بل لابد من المعرفة الكاملة والكافية، وذلك لأنّ الألفاظ منها ما يكون مشتركاً ويحمل أكثر من معنى، فإذا لم يكن المفسِر متمكناً من لغات العرب لا يحق له التفسير، لأنّ المقام مقام الكشف عن مراد كلام الله سبحانه وتعالى، واستنباط الأحكام الشرعية والعقائدية من القرآن الكريم.

بينما يرى الطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣هـ) أنّ العربية هي معرفة مقاصد العرب من كلامهم وأدب لغتهم سواء حصلت تلك المعرفة بالسجية

والسليقة، كالمعرفة الحاصلة للعرب الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم، أم حصلت بالتلقي والتعلم كالمعرفة الحاصلة للمولودين الذين شافهوا بقية العرب ومارسوهم، والمولودين الذين درسوا علوم اللسان ودونوها، وإنّ القرآن الكريم كلام عربي فكانت قواعد العربية طريقاً لفهم معانيه، ومن دون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم لمن ليس بعربي السليقة(١٩).

لقد عنى بكلامه هذا أنّ معرفة العربية هي معرفة لمقاصد العرب وذلك يتأتى من كلامهم وأدب لغتهم، لأنّ العربية هي سجية من سجاياهم، وهي أفضل اللغات وأفصحها، وأوسعها أداءً للمعاني، ولهذا أصبحت طريقاً لفهم القرآن الكريم، لأنّه نزل باللسان العربي المبين، ولا يمكن فهمه وتفسيره إلاّ بضبط هذا اللسان، وكلّما كان المفسِر عالماً باللغة العربية كلّما كان أكثر فهماً للقرآن الكريم، ومن لم يتمكن منها فإنه سيقع في الخطأ والزلل، وذلك بسبب الضعف في اللسان العربي فهماً وتطبيقاً، وكذلك الجهل بقواعده، وقلة العلم بأصول اللغة ومعرفة دلالاتها.

وأشار إلى هذا المعنى أحمد بن حمد الخليلي فهو أيضاً عدّ معرفة اللغة العربية وتصاريفها واشتقاقها طريقاً للتمكن من معرفة مقاصد القرآن الكريم الذي جعله الله تعالى عربياً(٢٠). غير أنه أضاف على أن تكون هذه اللغة التي يفسر بها هي لغة عصر نزول القرآن، ذاكراً علّة ذلك لتجنب حمل ألفاظ القرآن على المصطلحات الحادثة من بعد(٢١). فهو يؤكد على أنّ اللغة العربية هي طريق لفهم النص القرآني وبيان مقاصده، إلاّ أنّه يعتقد أنّ المصطلحات الحديثة لا ينسجم معناها مع ما كانت عليه في عصر النزول، ومن ثمَّ فهي لا تعطي المعنى الصحيح للمفردة القرآنية. إلاّ إذا كانت هناك قرينة تدل على أنّ المراد

بها المعاني اللغوية الأصلية التي كانت متعارفة آنذاك كالإيمان والإسلام وغيرها.

و مما تقدم ظهرت اللغة العربية كشرط مؤكد لابد للمفسِر أن يتحلى به ويتقنه لئّلا يحيد عن التفسير الصحيح، ومن هنا لابد من الخوض فيما اشتملت عليه اللغة من علوم تعدّ من أولى العلوم التي يحتاجها المفسِر، والتي يمكن تقسيمها على:

أولاً: علّم النحو والصرف والاشتقاق:

يعدّ علّم النحو من الوسائل الضرورية للتفسير، التي يستعين بها المفسِر لبيان المعنى، وذلك لأنّ المعنى يتغير بتغير الحركات، كما أنّه يختلف باختلاف العوامل الأعرابية. وقد ألمح إلى هذا المعنى أبن جزي (ت:٧٤١هـ) فهو يرى أنّ النحو لابد للمفسِر من معرفته، معلّلاً ذلك لأنّ القرآن نزل بلسان العرب فيحتاج إلى معرفة اللسان(٢٢). ثمّ قسّم النحو على قسمين: أحدهما: عوامل الإعراب وهي أحكام الكلام المركب، والآخر التصّرف وهي أحكام الكلمات من قبل تركيبها(٢٣).

بعبارة أخرى: إنّ معرفة معنى الكلمات المركبة في الجملة لا يتضح إلاّ من خلال معرفة موقع ودور كل كلمة فيها. والذي لا يعرف أنّ الكلمة في موقع الجملة الأسمية كالمبتدأ أو الخبر، أو في الجملة الفعلية كالفعل والفاعل، أو معرفة الصفات وغيرها لا يمكن له أن يحدّد معنى الآية الكريمة، لأنّها مركبة من كلمات وإنّ عَكسَ هذه الكلمات في مواقعها يؤدي إلى فساد المعنى.

وقال أحمد الخليلي: (معرفة الإعراب : وهي شرط أساسي لتفسير

القرآن، فإنّ من لاحظّ له من علم النحو لا يمكنه أن يرقى إلى فهم مقاصد التنزيل، وقد كان وضع قواعد علم الإعراب لأجل صون القرآن عن الخطأ فيه)[٢٤]. وواضح أنّ الخليلي يؤكد على أنّ النحو شرط حتمي لابد منه لأجل فهم النص القرآني، كما أنّه أشار إلى السبب الذي من أجله وضعت قواعد النحو، إذ تذكر الشواهد التأريخية وقوع اللحن في كلام العرب مما دعى أمير المؤمنين علياً ابن أبي طالب7 أن يضع علّم العربية ويبين أسسه وقواعده لأبي الأسود الدؤلي، كما يذكر ذلك ابن الأنباري(ت: ٥٧٧هـ) حيث قال: (أول من وضع علّم العربية وأسس قواعده وحدّ حدوده أمير المؤمنين علي أبن أبي طالب 7 وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي)[٢٥]. ثمّ ذكر أنّ سبب ذلك هو ما رواه أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي أبن أبي طالب7 فوجدت في يده رقعة فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين فقال: إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالفة هذه الحمراء – يعني الأعاجم – فأردت أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه[٢٦].

وذكر ابن شهر آشوب (ت:٥٨٨هـ) أنّ علياً7هو واضع النحو، فقال: (أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب 7 هو واضع النحو لأنّهم يروونه عن أبي الأسود الدؤلي عنه 7)[٢٧]. ثمّ أضاف أنّ سبب هذا الوضع لأنّ قريشاً كانوا يتزوجون بالأنباط [٢٨] ، فوقع فيما بينهم أولاد ففسدَ لسانهم فلما رأى علياً 7 فسادَ لسانهم أسس النحو[٢٩]. ويستفاد مما سبق أنّ علم النحو يعدّ من العلوم والمؤهلات الضرورية بالنسبة للمفسِر إذا ما أراد أن يفسِرَ القرآن الكريم تفسيراً صحيحاً مبنياً على قواعد سليمة.

وكذلك تجري الأهمية لعلمي التصريف والاشتقاق عند المفسِر للاستعانة

بهما في الكشف عن المعنى، وقد نصّ على ذلك الآلوسي(ت:١٢٧٠هـ) قائلاً:(ومما يحتاج إليه المفسِر علم التصريف وعلم الاشتقاق، وأنا أظن أنّ المهارة ببعض ما ذكرنا يترتب عليهما ما يترتب عليهما من الثمرة)[٣٠].

وذهب إلى ذلك أيضاً أبو الطيب القنوجي(ت:١٣٠٧هـ) عند الحديث عن شروط المفسِر فقال: (وهي أن يعرف – أي المفسِر- اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق)[٣١].

في حين عدهما ابن عاشور(ت:١٣٩٣هـ) انّهما من مجموع علوم اللسان وهي: متن اللغة والتصريف والاشتقاق[٣٢]. وتبين مما سبق أنّ علّما الصرف والاشتقاق يعدان من الوسائل التي لا غنى عنهما بالنسبة للمفسِر، وذلك لإنّ علم الصرف تعرف به الأبنية والصيغ، أي يتناول بنية الكلمة وصيغتها، لبيان ما فيها من زيادة أو حذف أو غير ذلك من التغيير الحاصل في بنيتها. وكذلك بالنسبة الى الاشتقاق، لأنّ في القرآن الكريم ألفاظاً لا يمكن أن يستقيم المعنى فيها إلاّ بعد معرفة الاشتقاق اللفظي لها، وكلّما كانت الكلمة مشتقة من مادتين مختلفتين كلّما أدى ذلك إلى اختلاف المعنى، ومن ثمَّ فإنّ الاشتقاق يبين مادة الكلمة وجذورها وأصلها، وبالرجوع إلى ذلك يستطيع المفسِر أن يكشف المراد من النص القرآني بعيداً عن الوقوع في الخطأ.

ثانياً: علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع):

إذا أراد المفسِر أن يهتدي إلى غوامض المعاني، ويستكشف محاسن العبارات والألفاظ في تفسير القرآن الكريم، فلا بدَّ له من معرفة علوم البلاغة. فهي تعّد من أدوات المفسِر التي ركّز عليها بعض المفسرين في مقدماتهم. منهم

ابن جزي(ت:٧٤١هـ) الذي بيّن أنّ من جملة أدوات المفسِر هي علّم البيان، وهو علّم شريف تظهر به فصاحة القرآن[٣٣]. ومن ثمّ عرّف البلاغة فقال: (هي سياق الكلام على ما يقتضيه الحال والمقال من الإيجاز والإطناب، ومن التهويل والتعظيم والتحقير، ومن التصريح والكناية والإشارة وشبه ذلك، بحيث يهزّ النفوس ويؤثر في القلوب..)[٣٤].

بمعنى أنّ القرآن الكريم اشتمل على أسرار البيان، الذي خرق كل أساليب البيان التي كانت متداولة عند العرب، ولهذا فإنّ ميدان البلاغة والفصاحة فيه من أعظم ميادين وجوه إعجازه التي لا تنتهي . لذا أصبح علم البيان من الوسائل المهمة للكشف عن فصاحة الكتاب العزيز وبلاغته. كما أنّه تفرّد بذكر أدوات البيان في مقدمة تفسيره عند الباب العاشر تحت عنوان " في الفصاحة والبلاغة وأدوات البيان " فقال: (وأما أدوات البيان: فهي صناعة البديع، وهو تزيين الكلام كما يزين العلم الثوب، وقد وجدنا في القرآن منها اثنين وعشرين نوعاً، ونبّهنا على كلّ نوع من المواضع التي وقع فيها من القرآن، وقد ذكرنا هنا أسماءها ونبيّن معناها، وهي: المجاز، الكناية، الالتفات، التمديد، الاعتراض، التجنيس، الطباق، المقابلة، المشاكلة، الترديد، لزوم ما لا يلزم، القلب، التقسيم، التتميم، التكرار، التهكّم، اللف والنشر، الجمع، الترصيع، التشجيع، الاستطراد، المبالغة)[٣٥]. وقد فصّل القول فيها وبيّن معناها، ذاكراً سبب تقديمها في المقدمة قائلاً: (وجعلنا في المقدمات باباً في أدوات البيان ليفهم به ما يرد منها مفرّقاً في مواضعه من القرآن)[٣٦]. وهذا يوضح الفكر المعرفي عند ابن جُزيّ في اهتمامه بالكشف عن أدوات البيان وتوضيح علاقتها بعلم التفسير.

في حين يرى أبو حيان الأندلسي(ت:٧٥٤هـ) أنّ كون اللفظ أو التركيب أحسن وأفصح يؤخذ ذلك من علّم البيان والبديع(٣٧).

وتبنى هذا الرأي الآلوسي(ت:١٢٧٠هـ) بقوله: (علّم المعاني والبيان والبديع، ويعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام وهو الركن الأقوم واللازم الأعظم في هذا الشأن كما لا يخفى ذلك على من ذاق طعم العلوم ولو بطرف اللسان)(٣٨). بمعنى أنّ علوم البلاغة تمّكن المفسِر من معرفة كون الألفاظ والتراكيب أحسن وأفصح، لأنّ البلاغة ترتبط باللفظ بشرط إفادته المعنى بالتركيب. ونخلص من هذا أنّ تركيب الكلمات كلّما كان سليماً أدّى إلى إفادة المعنى والوصول إلى المقصود وهذا يتأتى عن طريق علوم البلاغة.

بينما عدّها الطاهر بن عاشور(ت:١٢٧٠هـ) وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القرآنية إذ قال: (ولعلمي البيان والمعاني مزيد اختصاص بعلم التفسير لأنهما وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القرآنية، وما تشتمل عليه الآيات من تفاصيل المعاني وإظهار وجه الإعجاز ولذلك كان هذان العلمان يُسميان في القديم علم دلائل الأعجاز)(٣٩).

والخلاصة: أنّ علوم البلاغة تعدّ روافد لا محيص عنها بالنسبة للمفسِر، بل هي من أعظم الأركان التي يستعين بها، لذا ينبغي عليه أن يتعاطاها ويتعرف عليها ويبرع بها ويتقنها، لأنها تكشف عن وجوه الإعجاز في القرآن الكريم من حيث بلاغته وفصاحته، التي أقحم بها العرب وأعجزهم عن الإتيان بمثله أو بسورة من مثله رغم ما يمتلكون من أساليب الكلام والبيان.

كما أنّ ذلك يؤكد أهمية اللغة العربيـــة في فهم القـرآن وتفسيره، وأنها

لا غنى عنها لمن أراد أن يلج غمار التفسير.

المطلب الثاني: علوم القرآن:

القرآن الكريم هو أحسن الحديث وأصدقه، ومن ثمَّ فإنّ علومه تعدّ أشرف العلوم وافضلها، لأنها بمثابة المفتاح لفهم النصوص القرآنية، لذلك اهتمّ بها المفسرون وجعلوها من جملة شروط المفسِر وأدواته. ومن هذه العلوم:

أولاً: أسباب النزول :

الوقائع والأحداث التي وقعت في عصر الوحي اقتضت نزول آيات بسببها، إما لبيان حكم أو حلٍ لمشكلة أو جواب لسؤال أو غيرها من الأمور.

وقد أكدّ عليها أئمة أهل البيت : وعدّوها من الأمور التي إذا لم يعرفها المفسِر لا يصدق عليه أن يكون عالماً بالقرآن، قال الإمام الصادق7 : (اعلموا رحمكم الله أنّه من لم يعرف من كتاب اللّه: الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، والمحكم والمتشابه، والرخص من العزائم، والمكي من المدني، وأسباب التنزيل...، فليس بعالم بالقرآن، ولا هو من أهله)(٤٠).

لذا ذكره بعض المفسرين في مقدماتهم، ونصّوا على أهميته، منهم الطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣هـ) فقد أكدّ إنّ من أسباب النزول ما ليس المفسِر بغنى عن علمه، ذاكراً سبب ذلك لأنّ فيها بيان مجمل أو إيضاح خفي وموجز، ومنها ما يكون وحده تفسيراً، ومنها ما يدل المفسِر على طلب الأدلة التي بها تأويل الآية أو نحو ذلك. مستشهداً على ذلك بما روي عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه أنّه قال قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن: أرأيتِ

قول الله تعالى: **Π إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ O**(٤١) فما على الرجل شيء ألاّ يطوف بهما، قالت عائشة: كلا، لو كان كما تقول لكانت فلا جناح عليه أن يطّوف بهما، إنما نزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلّون لمناة، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله9 عن ذلك فأنزل الله تعالى هذه الآية المباركة(٤٢)(٤٣). بيان ذلك أنّ ظاهر الآية يوحي برفع الإثم، وأنّ السعي بين الصفا والمروة مباح وليس واجباً، لأنّ الآية ليس فيها ما يشير إلى وجوب السعي، ومن ثَمَّ فلا حرمة في تركه، ونتج ذلك الفهم الخاطئ بسبب عدم المعرفة بأسباب النزول.

ثم ذكر ابن عاشور أنّ من أسباب النزول ما ينبه المفسِر إلى ادراك خصوصيات بلاغية تتبع مقتضى المقامات، فإنّ من أسباب النزول ما يعين على تصوير مقام الكلام، بمعنى أنّ بعض الآيات تشتمل على خصوصيات تتساءل نفس المفسِر عن دواعيها وما يقتضيها فيتصدى لتطلب مقتضيات لها ربما جاء بها متكلفة(٤٤).

مشيراً إلى سبب ذلك لأنّ المفسِر لم يلتفت إلاّ إلى مواقع ألفاظ الآية، في حال أنّ مقتضياتها في الواقع منوطة بالمقامات التي نزلت فيها الآية(٤٥).

مستدلاً على هذا الأمر بقوله تعالى: **Π أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ O**(٤٦) وكذلك بقوله تعالى:**Π أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَO** (٤٧) ،ثم قال:(فقد يخفى اجتلاب حرف التنبيه

في افتتاح كلتا الجملتين فيأوي المفسِر إلى تطلّب مقتضه ويأتي بمقتضيات عامة مثل أن يقول: التنبيه للاهتمام بالخبر، ولكن إذا قدرنا أنّ الآيتين نزلتا بمسمع من المنافقين والمؤمنين جميعاً علمنا أنّ اختلاف حرف التنبيه في الأولى لمراعاة إيقاظ فريقي المنافقين والمؤمنين جميعاً، فالأولون لأنهم يتظاهرون بأنهم ليسوا من حزب الشيطان في نظر المؤمنين إذ هم يتظاهرون بالإسلام، فكأنّ الله يقول قد عرفنا دخائلكم، وثاني الفريقين وهم المؤمنون نُبهوا لأنّهم غافلون عن دخائل الآخرين فكأنّه يقول لهم تيقظوا فإنّ الذين يتولون أعداءكم هم أيضاً عدو لكم لأنّهم حزب الشيطان، والشيطان عدو الله، وعدو الله عدو لكم، واجتلاب حرف التنبيه في الآية الثانية لتنبيه المنافقين إلى فضيلة المسلمين لعلّهم يرغبون فيها فيرعوون عن النفاق، وتنبيه المسلمين إلى أنّ حولهم فريقاً ليسوا من حزب الله فليسوا بمفلحين ليتوسموا أحوالهم حق التوسم، فيحذروهم)[٤٨].

النص المتقدم يكشف لنا مكانة أسباب النزول ومنزلتها في دفعها للإشكالات التي تحصل عند بعضهم، الذين ليس لديهم معرفة بأسباب النزول، لأنها قد خفيت عليهم مما يؤدي إلى التباس الأمور ومن ثمَّ عدم فهم الآيات فهماً سديداً. وأيضاً يكشف لنا الرؤية المنهجية لابن عاشور في تعامله مع أسباب النزول وبيان أهميتها.

وأورد أحمد الخليلي في مقدمة تفسيره أنّ معرفة أسباب النزول مهمة لأجل فهم الأغراض والمقاصد في كثير من آي الكتاب ينبهم درك مقاصدها بدون معرفة أسباب نزولها، وذلك يقتضي الرجوع إلى كتب الحديث وتمحيص الثابت من الروايات من غيره[٤٩].

فقد جعل أسباب النزول من الأدوات المهمة التي يُستعان بها على فهم مقاصد وأغراض الآيات القرآنية، فلا يمكن للمفسِر أن يتوصل إلى إصابة الحقيقة، وهو لا يعلم كيف نزلت الآيات، ومتى نزلت، وما هي المناسبات التي نزلت بها ونحو ذلك، مشيراً إلى أنّ المعوّل عليه في معرفة أسباب النزول هو الاعتماد على الروايات الصحيحة التي وردت في كتب الحديث، ولا ينبغي التهاون في ذلك لوجود الروايات الضعيفة وكثرة الإسرائيليات في هذا الجانب، كل ذلك يحتم على المفسِر إمعان النظر والدقة في الاختيار.

ثانياً: القراءات :

تعدّ القراءات أداة مهمة للمفسِر، لأنّه عن طريقها يستطيع أن يرجح بين الآراء والوجوه المحتملة على بعض، كما أنّ اختلاف القراءات يؤدي إلى اختلاف المعنى المراد من النص القرآني.

وقد تحدث ابن جُزيّ(ت:٧٤١هـ) في مقدمته عن القراءات فقال: (وأما القراءات فإنها بمنزلة الرواية في الحديث فلابد من ضبطها كما يضبط الحديث بروايته، ثم إنّ القراءات على قسمين: مشهورة وشاذة، فالمشهورة هي القراءات السبع وما جرى مجراها، والشاذة ما سوى ذلك)[٥٠]. أي: إنّ القراءات يجب أن تخضع لنفس مقاييس معرفة الرواية من حيث الصحة وعدمها، ولابد للمفسِر أن يعرف الضوابط في عدّ هذه القراءة مشهورة أو شاذة، لأنّ ذلك يؤثر في فهم الآيات وبيان معناها.

في حين أنّ أبا حيان الأندلسي(ت:٧٥٤هـ) عدّ اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إتيان بلفظ بدل لفظ وذلك بتواتر وآحاد ويؤخذ هذا

الوجه من علم القراءات(٥١)

وأشار الطاهر ابن عاشور(ت:١٣٩٣هـ) إلى أنّ القراءات لا يحتاج إليها إلاّ حين الاستدلال بالقراءة على تفسير غيرها، وإنما يكون في معنى الترجيح لأحد المعاني القائمة من الآية أو لاستظهار على المعنى، فذكر القراءة كذكر الشاهد من كلام العرب، لأنها إن كانت مشهورة فلا جرم أنها تكون حجة لغوية، وإن كانت شاذة فحجتها لا من حيث الرواية، لأنها لا تكون صحيحة الرواية، ولكن من حيث أنّ قارئها ما قرأ بها، إلاّ استنادا لاستعمال عربي صحيح(٥٢).

صفوة القول: أنّ علم القراءات يعدّ من الروافد المهمة في إيضاح معاني الآيات القرآنية، فهو خير معين للمفسِر في معرفة أوجه الاختلاف بين الأقوال، وبالتالي إمكانية ترجيح بعضها على البعض الآخر، وعليه لابد للمفسِر أن يكون عارفاً بهذا العلم ليتمكن من توضيح ما كان غامضاً عليه من جراء اختلاف القراءات، لأنه حينما يقتصر على احدى القراءات فلا شك أنه سيقصر عن درجة البيان لمعاني القرآن، لاحتمال أنّ القراءة الأخرى صحيحة وقد حملت معنى زائداً عن القراءة الأولى وهو يغفل عنها.

ثالثاً: الناسخ و المنسوخ :

من العلوم التي ينبغي للمفسِر معرفتها والإحاطة بها، علّم الناسخ والمنسوخ، لأنه يعدّ من المباحث المهمة في علوم القرآن، لما لها من أثر كبير في بيان المعنى، فالذي لا يملك معرفةً بهذا العلم لا يكون من أهل القرآن، كما ورد ذلك عن الإمام الصادق 7 إذ قال: (إنّ الله تبارك وتعالى بعث محمداً 9

فختم به الأنبياء فلا نبي بعده، وأنزل عليه كتاباً فختم به الكتب فلا كتاب بعده... وأعلمو رحمكم الله أنّه من لم يعرف من كتاب الله عزّ وجلّ الناسخ والمنسوخ ... فليس بعالمٍ بالقرآن، ولا هو من أهله)(٥٣).

ونصّ أبن جُزي(ت: ٤٧١هـ) في مقدمة تفسيره أنّ الناسخ والمنسوخ من الأدوات التي تعين المفسِر على البيان، فقال: (وأما النسخ فهو يتعلق بالأحكام لأنها محل النسخ، إذ لا تنسخ الأخبار، ولابد من معرفة ما وقع في القرآن من الناسخ والمنسوخ، والمحكم وهو ما لم ينسخ)(٥٤).

فهو يؤكد أن النسخ لا يقع في الأخبار والقصص، وإنما يقع في الأمور ذات الأمر والنهي، وما يكون بمعناهما، أي يقع في الأحكام، ولهذا فإن لمعرفته أهمية كبرى عند المفسرين، وهو يشتمل على فوائد عظيمة، لا يمكن الاستغناء عنها، فإنّ معرفته تساعد المفسِر على كشف الأحكام المستنبطة، وعدم خلطها، بمعنى أن لا يقع المفسِر في الخطأ فيوجب أمراً لم يوجبه الله تعالى، أو يُسقط فرضاً واجباً قد فرضه الله عزّ وجلّ، كما يعتقد أن النسخ يقع في المتشابهات لتشابهها في الأحكام ولا يقع في المحكمات.

المطلب الثالث: المؤهلات العقائدية والفقهية والحديثية:

أولاً: العقائد:

يهتم علما الكلام وأصول الدين بأصول العقيدة وطرح المسائل المتعلقة بها، كالحسن والقبح والجبر والتفويض والقضاء والقدر.... وغيرها من المسائل. ولأهميتهما فقد جعلا من ضمن العلوم التي ينبغي للمفسِر أن يكون

ملماً بها. قال أبو حيان الأندلسي(ت:٧٥٤هـ) في مقدمة تفسيره وهو في معرض حديثه عن شروط المفسِر: (الكلام فيما يجوز على الله تعالى وما يجب له وما يستحيل عليه والنظر في النبوة، ويختص هذا الوجه بالآيات التي تضمنت النظر في الباري تعالى وفي الأنبياء وإعجاز القرآن ويؤخذ هذا من علم الكلام)[٥٥].

وتابعه على ذلك محمد جواد مغنية(ت:١٤٠٠هـ) الذي نصّ على أنّه لابدّ للمفسِر من معدات تساعده على التفسير، ومنها علم الكلام ليكون المفسِر على بينة مما يجوز على الله وأنبيائه، وما يستحيل عليه وعليهم[٥٦]. وتبدو أهمية علم الكلام واضحة بالنسبة للمفسِر، لأنّه ينير الفكر ويوقد الذهن لديه، مما يجعله قادراً على كشف المعاني للآيات التي تتعلق بصفات الله سبحانه وتعالى وتوحيده وعدله، وكذلك التي اختصت بالنبوة والمعاد وغيرها من المسائل المرتبطة بالعقيدة. لذا يجب على المفسِر أن يتحصّل هذا العلم، من أجل القيام بمهامه التفسيرية على أكمل وجه بعيداً عن الزلل، وهذا المقام هو الذي أشار له الآلوسي (ت:١٢٧٠هـ) بقوله: (ولولاه – أي علم الكلام – يقع المفسِر في ورطات)[٥٧].

أما ما يتعلق بعلم أصول الدين فقد بيّن أبن جُزي(ت:٧٤١هـ) أهميته أيضاً وذكر أنّه يتعلق بالقرآن من طرفين: أحدهما ما ورد في القرآن من إثبات العقائد وإقامة البراهين عليها، والرد على أصناف الكفار. والآخر: أنّ الطوائف المختلفة من المسلمين تعلقوا بالقرآن وكل طائفة منهم تحتج لمذهبها بالقرآن وترد على من خالفها، وتزعم أنّه خالف القرآن. ولا شك أنّ منهم المحق والمبطل، فمعرفة تفسير القرآن أن توصل في ذلك إلى التحقيق مع التشديد

والتأييد من الله والتوفيق[٥٨].

صفوة ما تقدم: أن علما الكلام وأصول الدين يرتبطان بالعقيدة، لأنهما قائمان على إقامة الأدلة على صحة العقائد الإيمانية، ومن خلالهما يستطيع المفسِر أن يدفع الشبهات عن العقائد الحقة بإيراد الحجج والبراهين العقلية والنقلية، ومناقشة الأقوال المخالفة لها وردها وإثبات بطلانها. وعليه فهما من أجلّ العلوم وأسماها، لأنهما يفيدان معرفة الله سبحانه وتعالى ومعرفة أنبيائه، وما يليق بالله عزّ وجلّ وبأنبيائه، والتنزيه عما لا يجوز عليه وعليهم.

ثانياً: علم أصول الفقه:

إنّ علم الأصول من أعظم الطرق في استنباط الأحكام من الآيات الكريمة. لذا يعدّ من الأدوات المهمة التي تعين المفسِر في المباحث الفقهية والكشف عن الأحكام الشرعية التي هي موضوع علم الأصول.

قال أبن جُزي(ت: ٧٤١هـ) : (وأما أصول الفقه فإنها من أدوات تفسير القرآن، على أنّ كثيراً من المفسرين لم يشتغلوا بها، وإنها لنعم العون على فهم المعاني وترجيح الأقوال، وما أحوج المفسِر إلى معرفة النص والظاهر، والمجمل والمبين، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وأسباب الخلاف وغير ذلك من علم الأصول)[٥٩]. وشاطره هذا الرأي الآلوسي(ت:١٢٧٠هـ) الذي أكدّ أنّ من جملة ما يحتاجه المفسِر هو معرفة الإجمال والتبيين والعموم والخصوص والأطلاق والتقييد ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه هذا يؤخذ كله من علم الأصول[٦٠].

مما تقدم يتبين أنّ المفسِر لا يستطيع تفسير الآيات القرآنية واستنباط

الأحكام منها إلاّ في ضوء القواعد والمفاهيم الأصولية، التي تضبط الأصول الاستدلالية لديه، وبيان الأدلة الصحيحة من غيرها، وإمكانية الجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض، أو الترجيح بينها وفق ما هو أقوى دليلاً وأقرب للتحقيق.

وتطرق الطاهر بن عاشور(ت:١٣٩٣هـ) في مقدمته الى أنّ علم أصول الفقه لم يكن يعدونه من مادة التفسير، ولكنهم يذكرون أحكام الأوامر والنواهي والعموم وهي من أصول الفقه، فتحصّل بعضه يكون مادة للتفسير وذلك من جهتين: إحداهما: أنّ علم الأصول قد أودعت فيه مسائل كثيرة هي من طرق استعمال كلام العرب وفهم موارد اللغة أهمل التنبيه عليها علماء العربية مثل مسائل الفحوى ومفهوم المخالفة. الجهة الثانية: إنّ علم الأصول يضبط قواعد الاستنباط ويفصح عنها فهو آلة للمفسِر في استنباط المعاني الشرعية من آياتها(٦١). أي أنّ القرآن الكريم هو المصدر الأول للأحكام الشرعية، وبما أنّ نصوصه وردت باللغة العربية وأنها اشتملت على ألفاظ ذات مداليل متعددة، بمعنى قد يأتي اللفظ عاماً ولكن يراد به الخاص أو العكس وغيرها، فإنّ معرفة كل ذلك يأتي عن طريق علم الأصول الذي تناول استعمال الألفاظ ودلالاتها على المعاني. وعليه فإنه يمكّن المفسِر من بيان النصوص واستنباط الأحكام منها بشكل صحيح.

وقد أورد أحمد الخليلي في مقدمة تفسيره أنّ معرفة قواعد الأصول هي التي تمكّن من استنباط أحكامه، وهي المصطلح على تسميتها بأصول الفقه الباحثة عن الأدلة الشرعية من حيث دلالتها على الأحكام الشرعية، ومن حيث دلالة الأدلة الشرعية عليها(٦٢).

خلاصة ما سبق: أنّ علم الأصول هو من العلوم الخادمة للقرآن الكريم، لأنّه وضع لبيان الآيات واستنباط الأحكام، فهو يعدّ آلة للمفسِر يَفهم من خلاله كلام الله تعالى من ناحية المنطوق والمفهوم، والخاص والعام، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، وما كانت دلالته قطعية وما كانت ظنية، كما أنه يكشف له الغاية من مقاصد الشريعة، ومن ثمَّ معرفة أسرار التشريع والأغراض التي من أجلها شرعت الأحكام، لذلك فإنّ معرفة هذه المقاصد أمر ضروري للمفسِر تفرضه طبيعة تصديه للتفسير. وقد ترد آيات فيها ألفاظ عامة ثم تأتي آيات أخرى تخصص هذا العموم، لذا ينبغي على المفسِر أن يكون عالماً بدقائق هذا العلم ليتمكن من تفسير النصوص القرآنية تفسيراً سليماً.

ثالثاً: علم الحديث ومعرفة السنن والآثار:

من جملة الأمور التي ينبغي للمفسِر أن يتقنها ويبرع بها هي معرفة علم الحديث، وذلك لأهميته في التفسير، لأنّ السنة هي الأصل الثاني بعد القرآن الكريم في بيان المراد من كلام الله عزّ وجلّ.

قال ابن جُزي(ت:٧٤١هـ): (وأما الحديث فيحتاج المفسِر الى روايته وحفظه لوجهين: الأول: كثيراً من الآيات في القرآن الكريم نزلت في قوم مخصوصين ونزلت بأسباب وقضايا وقعت في زمن النبي 9 من الغزوات والنوازل والسؤلات، ولابد من معرفة ذلك ليعلم فيمن نزلت الآية وفيما نزلت ومتى، فإنّ الناسخ يبنى على معرفة تأريخ النزول لأنّ المتأخر ناسخ للمتقدم. الثاني: أنّه ورد عن النبي 9 كثير من تفسير القرآن فيجب معرفته، لأنّ قوله 9 مقدم على أقوال الناس)(٦٣).

ووافقه على ذلك الطاهر بن عاشور(ت:١٣٩٣هـ) فهو يرى أنّ الآثار تعني ما نقل عن النبي 9 من بيان المراد من بعض القرآن في مواضع الإشكال والإجمال، وذلك شيء قليل. وما نقل عن الصحابة الذين شاهدوا نزول الوحي من بيان سبب النزول، وناسخ ومنسوخ، وتفسير مبهم، وتوضيح واقعة من كل ما طريقهم فيه الرواية عن الرسول 9 من دون الرأي(٦٤). من خلال ذلك تظهر أهمية علم الحديث، فهو يكشف للمفسِر البعد الزماني والمكاني للآيات الكريمة، وكذلك معرفة أسباب النزول وحكمتها، وما ينتج عن ذلك من بيان للناسخ والمنسوخ، لأنّ معرفتهما متوقفة على معرفة تأريخ النزول، فينسخ المتأخر المتقدم. وأيضاً يساعد في حفظ التراث الذي نقل عن النبي 9 مما يخص تفسير القرآن الكريم، فقد كان المسلمون الأوائل يسألونه 9 عن كثير من الآيات البينات، فيفسرها لهم ويكشف عن مبهماتها، ويوضح لهم ما اشتملت عليه من أحكام ومقاصد وأغراض، وكل ذلك رواه الصحابة عن لسان الرسول 9 دون ما فسروه باجتهادهم وآرائهم، لذا يجب على المفسِر معرفة ذلك، لأنّه 9 المفسِر الأول للنصوص القرآنية وهو العارف بأسرارها، وعليه فإنّ قوله 9 مقدم على أقوال الناس.

وأضاف أبن جُزي أنّ القصص هي من جملة العلوم التي تضمنها القرآن فلابد من تفسيره، إلاّ أنّ الضروري منه ما يتوقف التفسير عليه(٦٥).

بيد أنّ الطاهر ابن عاشور يرى أنّ أخبار العرب هي من جملة أدبهم، وإنّ الاشتغال بها لا يعدُّ من اللغو، بل هي يستعان بها على فهم ما أوجزه القرآن في سوقها، لأنّ القرآن إنما يذكر القصص والأخبار للموعظة والاعتبار لا لأن يتحدث بها الناس في الأسمار، فبمعرفة الأخبار يُعرف ما أشارت له

الآيات من دقائق المعاني[٦٦]. مستدلاً على ذلك بقوله تعالى:Π **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِO**[٦٧] إذ يتوقف ذلك على معرفة أخبارهم عند العرب [٦٨].

نخلص مما سبق أنّ معرفة السنن والآثار مهمة للمفسِر، وذلك لصلتها بعلم التفسير فهي تكشف للمفسِر الكثير من الخصوصيات للمجتمعات والأقوام السابقة، سواء على المستوى التأريخي والاجتماعي والجغرافي أم على المستوى التربوي والثقافي والديني، لأنّ المجتمعات متعددة الأديان والثقافات، والإلمام بذلك له الأثر الإيجابي في عملية توضيح دلائل ومقاصد الكثير من الآيات القرآنية.

المطلب الرابع: المؤهلات الشخصية والنفسية:

ونعني بها المهارات الشخصية والصفات النفسية التي يجب أن تتوافر في المفسِر ومنها:

أولاً: صحة المعتقد :

يجب أن يكون المفسِر ذا معتقد سليم وصحيح. فالذي لا يملك اعتقادا دينياً راسخاً لا يمكنه فهم القرآن الكريم فهماً صحيحاً. قال أحمد الخليلي: (من أهم شروط ومؤهلات المفسِر رسوخ عقيدة التوحيد في قلب المفسِر، لأنّه يفسِر كلام الله تعالى فإذا لم يكن راسخ الإيمان ثابت اليقين لم يُؤمن من الاضطراب والحيرة في تفسيره)[٦٩]. فسلامة العقيدة ورسوخ الإيمان شرط أساس ومهم للمفسِر، من أجل أن يفسِر القرآن تفسيراً ينطلق من ثوابت الإسلام

بعيداً عن الوقوع في الزلل والخطأ، ومن ركائز إيمان المفسِر وسلامة معتقده الإيمان بولاية أهل البيت : لأنّهم عدل القرآن، وهم الثقل الثاني بعد الثقل الأول وهو القرآن، بل هم القرآن الناطق، ولهذا أمرنا رسول الله 9 بأن نتمسك بهم لأنهم أعلم الناس بحقائق القرآن وتفسيره على أكمل وجه. قال رسول 9 : (أني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي، كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)(٧٠).

ثانياً: أن يملك عقلاً متدبراً ومفكراً:

لابد للمفسِر أن يتدبر ويفكر ويقوم بعمليات استنتاج وإمعان نظر، فيأتي بشيء جديد للتفسير، وتعدّ هذه من أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها المفسِر ولا يكون عيالاً على الآخرين يقوم بنقل الآراء فقط. يقول الآلوسي(ت:١٢٧٠هـ): (فالذي ينبغي أن يعول عليه من كان متبحراً في اللسان، يدرك إعجاز القرآن بالوجدان لا بالتقليد وقد غدا ذهنه لما أغلق من دقائق التحقيقات أحسن إقليد، فذاك يجوز له أن يرتقي من التفسير ذروته ويمتطي منه صهوته)(٧١).

وتابعه على ذلك محمد جواد مغنيه(ت:١٤٠٠هـ) إذ يرى أن أي مفسِر لا يأتي بجديد لم يسبق إليه ولو بفكرة واحدة في التفسير كله، أيقنت أن هذا المفسِر لا يملك عقلاً واعياً وإنما يملك عقلاً قارئاً، يرتسم فيه ما يقرأه لغيره تماماً كما ترتسم صورة الشيء في المرآة على ما هو من لون وحجم(٧٢).

ثم يعلّل ذلك بقوله: (ذلك أن معاني القرآن عميقة الى أبعد الحدود، ولا يبلغ أحد نهايتها مهما بلغت مكانته من العلم والفهم، وإنما يكتشف منها ما تسعفه

معارفه ومؤهلاته، فإذا وقف المفسِر السابق عند حدٍّ من الحدود، ثم جاء اللاحق وترسم خطاه لا يتجاوزها ولو بخطوة واحدة كان تماماً كالأعمى يتوكأ على عكاز فإذا فقدها جمد في مكانه)(٧٣).

ونستنتج مما تقدم أنّ المفسرين على قسمين: قسم يحكّم عقله ويفكر ويتدبر في النص القرآني ويفيد من تجربة الآخرين ثم يضيف عليهم ويأتي بشيء جديد. والقسم الآخر يطّلع على الآيات والروايات ويجمعها دون إمعان نظر، ولا يأتي بإضافة جديدة ولو بفكرة واحدة وهذا يسمى صاحب العقل القارئ فقط.

وقال علي بن محمد العجري(ت:١٤٠٧هـ): (اعلم أنه ينبغي له- أي المفسِر- إمعان نظره وفكره والصبر على التفطن والتفهم لما تضمنته الآيات من الدلالات والرموز والإشارات، حتى يهجم على اليقين مما نبه عليه القرآن من البراهين العقلية، وما دل عليه من الأحكام الشرعية، والآداب المرضية، فلن يعدم الصبور الظفر وإن طال به الزمان، وقد نبّه الله تعالى على هذا بتكرير الأمر بالنظر والتفكر والتذكر)(٧٤).

ولاشك أنّ التفكر والتدبر من جملة الغايات التي من أجلها نزل القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾(٧٥) ومنهج التفكر والتدبر من افضل المناهج وأقومها للمفسِر في فهم النص القرآني. ولذلك لابد للمفسِر أن يتفاعل مع الآيات ويتأمل ما فيها من معانٍ وحكم، ويحدق الفكر للوصول إلى دلالاتها ومراميها، والكشف عن غاياتها ومقاصدها، وتبصر ما فيها من مواعظ وعبر، وكل ذلك يتأتى عن

طريق التفكر والتدبر، ولأهمية هذا المنهج نبه الله عزّ وجلّ عليه بتكرار الآيات الحاثة على التأمل والتفكر وإعمال العقل.

بينما يرى عبدالله جوادي الآملي أنّ تفسير القرآن وإن كان له شروط وآداب عديدة، لكن أهم شروطه المحورية والأساسية هو لزوم كون القرآن واضحاً من جهة، حتى يكون لمن راجعه قابلاً للنظر والفهم، وكون المفسِر بصيراً وقادراً على النظر من جهة أخرى لكي يكون مؤهلاً لرؤية معارفه وإدراكها(٧٦). ثم يضيف قائلاً: (وبناء على ذلك فإنه أضافة إلى ضرورة كون المفسِر بصيراً وواعياً فمن اللازم عليه إن أراد أن يستلهم المزيد من معارف القرآن الكريم أن يرجع إلى(المطهرون) وهم أهل بيت العصمة والطهارة :)(٧٧).

ومما تقدم اتضح أنه يلزم المفسِر شيئان: أحدهما: أن يكون صاحب عقل مفكر، وذا بصيرة وقدرة على النظر والتدبر في الآيات الكريمة. والآخر لزوم الرجوع إلى أهل البيت وينتهل من بحر جودهم، فهم النبع الصافي، والنور الذي لا يطفأ. لكي يستطيع أن يفسر القرآن تفسيراً سليماً.

ثالثاً: الإحساس والإنسجام العقلي مع القرآن :

ومعناه أنّ المفسِر إذا أراد أدراك معارف القرآن الكريم وفهم معانيه، لابد له أن يتفاعل معه بقلبه وعقله ويحسُ به بجميع جوارحه. قال محمد جواد مغنيه(ت:١٤٠٠هـ):(وهنا شيء آخر يحتاج إليه المفسِر، وهو أهم وأعظم من كل ما ذكره المفسرون في مقدمة تفاسيرهم، لأنه الأساس والركيزة الأولى لتفهم كلامه جلّ وعلا، ولم أرَ من أشار إليه، وقد اكتشفته بعد أن مضيت قليلاً

في التفسير، وهو أن معاني القرآن لا يدركها ولن يدركها على حقيقتها ويعرف عظمتها إلاّ من يحسها من أعماقه، وينسجم معها بقلبه وعقله، ويختلط إيمانه بها بدمه ولحمه، وهنا يكمن السر في قول الأمام أمير المؤمنين7: (ذاك القرآن الصامت، وأنا القرآن الناطق)[٧٨][٧٩].

وقد انفرد السيد الخوئي (ت:١٤١٢هـ) فأضاف في مقدمة تفسيره شروطاً أخرى إلى تلك الشروط التي تبناها المفسرون الآخرون فقال: (على المفسر أن يجري مع الآية حيث تجري، ويكتشف معناها حيث تشير، ويوضح دلالتها حيث تدل، عليه أن يكون حكيماً حين تشتمل الآية على الحكمة، وخلقياً حين ترشد الآية إلى الأخلاق، وفقيهاً حين تتعرض للفقه، واجتماعيا حين تبحث في الاجتماع، وشيئاً آخر حين تنظر في أشياء أُخر، على المفسر: أن يوضح الفن الذي يظهر في الآية، والأدب الذي يتجلى بلفظها، عليه أن يحرر دائرة لمعارف القرآن إذا أراد أن يكون مفسراً)[٨٠]. فهو يرى أنّ المفسر لابد أن يمتاز بالموضوعية على حساب النظرة الذاتية، أي أن يتجرد عن الأفكار القبلية السابقة، ولا يعمد إلى ليّ عنق الآية لما يتوافق مع آرائه وأفكاره، بل على المفسِر أن يجري مع الآية حيث تجري، ويكشف معناها حيث تشير، وكذلك لابد أن يمتاز بالشمولية، ولا يقتصر على النظرة الجزئية للآيات القرآنية، فينبغي أن يكون شمولياً في معرفة مقاصد وأغراض النص القرآني، فيكون حكيماً حين تشتمل الآية على الحكمة، وبارعاً في علم الأخلاق حين ترشد الآية إلى المجالات الخلقية، وأن يكون مجتهداً ليستطيع استنباط الأحكام من الآيات التي تتعرض للفقه، وعالماً بالاجتماع حين تبحث الآية في القضايا الاجتماعية، ويتأتى كل ذلك من خلال بُعد النظر والرؤية الواسعة في العلوم المختلفة، والعمق في فهم الآيات من مختلف الزوايا، فيوضح الفن الذي يظهر في الآية،

والأدب الذي يتجلى بلفظها، بل عليه أن يحرر دائرة لمعارف القرآن. ومن هنا يتضح لنا مدى سعة السيد الخوئي في المنهجية العلمية، وما يمتلكه من ملكة في بيان النصوص القرآنية.

خلاصة القول: لابد لمن أراد أن يخوض غمار التفسير ويكشف عن الحقيقة، أن تتوفر فيه الشروط والمؤهلات وجملة العلوم المساعدة والضرورية للتفسير، والتي اشتملت على بعدين:

البعد الأول: ويسمى بالبعد الفكري والمعرفي الخاص بالعلوم التي يستمد المفسِر منها مادته العلمية، والتي بدونها لا يمكن له أن يفسر النص القرآني، وتذهب جهوده هدرا.

البعد الثاني: ويسمى بالبعد الذاتي الخاص بالقيم الدينية والروحية والأخلاقية والنفسية، كصحة المعتقد والانسجام مع القرآن الكريم، والتفكر والتدبر بالعقل الواعي. والتي ينبغي للمفسِر أن يتسم بها لتؤهله للقيام بمهامه التفسيرية بصورة صحيحة.

الخاتمة

مما سبق نستطيع أن نلخص ما جاء في هذا البحث من نتائج بالآتي:

١) اختلف المفسرون في إعطاء مصطلح محدد للعلوم الأساسية التي يستعين بها المفسر لبيان المراد من كلام الله عزّ وجلّ، فعند النظر في مقدماتهم التفسيرية نجد أنّ هذا المصطلح له حضور لا بأس به، إلاّ أنّه جاء بعبارات مختلفة كالخصال والجمل والأدوات والشرائط وغيرها.

٢) تعد اللغة العربية شرطاً مؤكداً لابد للمفسِر أن يتحلى به ويتقنه لئّلا يحيد عن التفسير الصحيح، ومن هنا لابد من الخوض فيما اشتملت عليه اللغة من علوم تعدّ من أولى العلوم التي يحتاجها المفسِر.

٣) إنّ علوم البلاغة تمّكن المفسِر من معرفة كون الألفاظ والتراكيب احسن وأفصح، لأنّ البلاغة ترتبط باللفظ بشرط إفادته المعنى بالتركيب. ونخلص من هذا أنّ تركيب الكلمات كلّما كان سليماً أدّى إلى إفادة المعنى والوصول إلى المقصود.

٤) إنّ أسباب النزول من الأدوات المهمة التي يُستعان بها على فهم مقاصد وأغراض الآيات القرآنية، فلا يمكن للمفسِر أن يتوصل إلى إصابة الحقيقة، وهو لا يعلم كيف نزلت الآيات، ومتى نزلت، وما هي المناسبات التي نزلت بها ونحو ذلك.

٥) علم القراءات يعدّ من الروافد المهمة في إيضاح معاني الآيات القرآنية، فهو خير معين للمفسِر في معرفة أوجه الاختلاف بين الأقوال،

وبالتالي إمكانية ترجيح بعضها على البعض الآخر.

٦) إبراز علم الكلام وأهميته بالنسبة للمفسِر، لأنّه ينير الفكر ويوقد الذهن لديه، مما يجعله قادراً على كشف المعاني للآيات التي تتعلق بصفات الله سبحانه وتعالى وتوحيده وعدله، وكذلك التي اختصت بالنبوة والمعاد وغيرها من المسائل المرتبطة بالعقيدة.

٧) إنّ علم الأصول من أعظم الطرق في استنباط الأحكام من الآيات الكريمة. لذا يعدّ من الأدوات المهمة التي تعين المفسِر في المباحث الفقهية والكشف عن الأحكام الشرعية.

٨) إنّ علم الحديث يكشف للمفسِر البعد الزماني والمكاني للآيات الكريمة، وكذلك معرفة أسباب النزول وحكمتها، وما ينتج عن ذلك من بيان للناسخ والمنسوخ، لأنّ معرفتهما متوقفة على معرفة تأريخ النزول، فينسخ المتأخر المتقدم. وأيضاً يساعد في حفظ التراث الذي نقل عن النبي 9 مما يخص تفسير القرآن الكريم.

٩) معرفة السنن والآثار مهمة للمفسِر، وذلك لصلتها بعلم التفسير فهي تكشف للمفسِر الكثير من الخصوصيات للمجتمعات والأقوام السابقة، سواء على المستوى التاريخي والاجتماعي والجغرافي أم على المستوى التربوي والثقافي والديني، لأنّ المجتمعات متعددة الأديان والثقافات، والإلمام بذلك له الأثر الإيجابي في عملية توضيح دلائل ومقاصد الكثير من الآيات القرآنية.

١٠) سلامة العقيدة ورسوخ الإيمان شرط أساسي ومهم للمفسِر، من

أجل أن يفسِر القرآن تفسيراً ينطلق من ثوابت الإسلام بعيداً عن الوقوع في الزلل والخطأ، ومن ركائز إيمان المفسِر وسلامة معتقده الإيمان بولاية أهل البيت : لأنهم عدل القرآن، وهم الثقل الثاني بعد الثقل الأول وهو القرآن، بل هم القرآن الناطق.

١١) اظهر البحث أنّ المفسرين على قسمين: قسم يحكّم عقله ويفكر ويتدبر في النص القرآني ويفيد من تجربة الآخرين ثم يضيف عليهم ويأتي بشيء جديد. والقسم الآخر يطّلع على الآيات والروايات ويجمعها دون إمعان نظر، ولا يأتي بإضافة جديدة ولو بفكرة واحدة وهذا يسمى صاحب العقل القارئ فقط.

* هوامش البحث *

(١) تفسير ابن أبي زمنين:ج١: ١٠.
(٢) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس: ٢٥٤.
(٣) التسهيل لعلوم التنزيل: ج١ : ٩.
(٤) فتح البيان في مقاصد القرآن: ج١: ١٥.
(٥) جواهر التفسير: ج١: ١٧.
(٦) التحرير والتنوير : ج١ : ١٦.
(٧) المصدر نفسه: ج١: ١٦.
(٨) المصدر نفسه: ج١: ٢٥.
(٩) البرهان في علوم القرآن: ج١: ٤١.
(١٠) ظ : الكاشف : ج١: ٩.
(١١) تفسير بحر العلوم: ج١: ٧٢.

(١٢) ظ : بحار الأنوار : المجلسي : ج٩٢: ٥٨، وسائل الشيعة : الحر العاملي:ج٢٧: ٢٠٤، الجامع الكبير: الترمذي: ج٥: ٦٥.

(١٣) ظ : تفسير بحر العلوم : ج١: ٧٢.

(١٤) ظ : تفسير أبن أبي زمنين: ج١: ١٠.

(١٥) فتح البيان : ج١ : ١٥ .

(١٦) ظ : مفتاح السعادة : ج١ : ٧٦.

(١٧) حدائق الروح والريحان : ج١ : ٩.

(١٨) روح المعاني : ج١ : ٦.

(١٩) التحرير والتنوير : ج١ : ١٦ .

(٢٠) جواهر التفسير : ج١ : ١٧- ١٨ .

(٢١) المصدر نفسه: ج١: ١٨.

(٢٢) التسهيل لعلوم التنزيل: ج١ : ١٢.

(٢٣) المصدر نفسه : ج١: ١٢.

(٢٤) جواهر التفسير : ج١ : ١٨ .

(٢٥) نزهة الألباء : أبن الأنباري : ٥- ٦ .

(٢٦) ظ : نفس المصدر : ٦ .

(٢٧) مناقب آل أبي طالب : أبن شهر آشوب : ج٢ : ٤٦.

(٢٨) نشأت مملكة الأنباط في المنطقة الشمالية الغربية من شبه الجزيرة العربية في المكان الذي عرف بأسم "بلاد العرب الحجرية" منذ القرن التاسع قبل الميلاد، وقد نزحوا من البوادي، وكانت عاصمتهم مدينة البتراء في الأردن، وكانت مفترق طرق القوافل القادمة من اليمن وتربطها بالشام ومصر والبحر البيض المتوسط، وسمّوا نبطاً لكثرة النبط عندهم وهو الماء، أو لإستنباطهم الماء، أو إنباطهم الآبار، وقيل النبط أسم علم من أعلامهم جاءت التسمية عليه، وكانوا يعبدون الآلهة العربية المعروفة ذو الشرى إله الشمس الذي مثلوه على هيئة حجر أسود بالإضافة إلى اللات والعزى ومناة وهبل. تثقفوا بثقافة أبي إرم، وكتبوا بكتابتهم، وتأثروا بلغتهم، حتى غلبت عليهم الإرمية،

وأشتغلوا بالزراعة والتجارة وفرضوا الضرائب على التجار وتوسع نفوذهم. أنظر: المفصل في تأريخ العرب قبل الإسلام: جواد علي: ٥٠٨- ٥١٧، تأريخ دولة الأنباط: أحسان عباس: ٩- ١٣.

(٢٩) مناقب آل أبي طالب : أبن شهر آشوب : ج٢ : ٤٦ .

(٣٠) روح المعاني : ج١ : ٧ .

(٣١) فتح البيان : ج١ : ١٥ .

(٣٢) ظ : التحرير والتنوير : ج١ : ١٦ .

(٣٣) التسهيل لعلوم التنزيل : ج١: ١٢.

(٣٤) المصدر نفسه : ج١ : ١٧

(٣٥) المصدر نفسه : ج١: ١٧-١٩.

(٣٦) المصدر نفسه : ج١ : ١٢ .

(٣٧) ظ : البحر المحيط : ج١ : ٦ .

(٣٨) روح المعاني : ج١ : ٦-٧ .

(٣٩) التحرير والتنوير : ج١ : ١٧ .

(٤٠) بحار الأنوار : المجلسي: ج ٩٣: ١٩٣.

(٤١) سورة البقرة : الآية : ١٥٨ .

(٤٢) الموطأ : مالك أبن أنس : ج١ : ٣٧٣.

(٤٣) ظ : التحرير والتنوير: ج١ : ٤٥ .

(٤٤) ظ : المصدر نفسه : ج١ : ١٠٩.

(٤٥) ظ : المصدر نفسه : ج١ : ١٠٩ .

(٤٦) سورة المجادلة: الآية : ١٩ .

(٤٧) سورة المجادلة : الآية : ٢٢ .

(٤٨) التحرير والتنوير : ج١ : ١٠٩ .

(٤٩) جواهر التفسير: ج١ : ١٩.

(٥٠) التسهيل لعلوم التنزيل : ج١ : ٧ .

(٥١) ظ : البحر المحيط : ج١ : ٧ .

(٥٢) ظ : التحرير والتنوير : ج١ : ٢٣ .

(٥٣) بحار الأنوار : المجلسي : ج٩٠: ٣ .

(٥٤) التسهيل في علوم التنزيل : ج١ : ١٠ .

(٥٥) البحر المحيط : ج١ : ٧ .

(٥٦) ظ : التفسير الكاشف : ج١ : ٩ .

(٥٧) روح المعاني : ج١ : ٧.

(٥٨) ظ : التسهيل لعلوم التنزيل : ج١ : ١٢ .

(٥٩) المصدر نفسه: ج١ : ١٢ .

(٦٠) روح المعاني : ج١ : ٧ .

(٦١) التحرير والتنوير : ج١ : ٢٤ .

(٦٢) جواهر التفسير : ج١ : ١٩ .

(٦٣) التسهيل لعلوم التنزيل: ج١ : ١١ .

(٦٤) ظ : التحرير والتنوير: ج١ : ٢١ .

(٦٥) ظ : التسهيل لعلوم التنزيل : ج١ : ١١ .

(٦٦) ظ : التحرير والتنوير: ج١ : ٢٣.

(٦٧) سورة البروج : الآية: ٤.

(٦٨) ظ : التحرير والتنوير : ج١ : ٢٣.

(٦٩) جواهر التفسير : ج١ : ١٩ .

(٧٠) ظ : وسائل الشيعة: الحر العاملي : ج٢٧: ٣٤، بحار الأنوار : المجلسي : ج٢: ٢٨٥ .

(٧١) روح المعاني : الآلوسي : ج١ : ٧- ٨ .

(٧٢) ظ : التفسير الكاشف : ج١ : ١٠ .

(٧٣) التفسير الكاشف: ج١ : ١٠ .

(٧٤) مفتاح السعادة : ج١ : ٧٠ .

(٧٥) سورة ص : الآية : ٢٩ .

(٧٦) تسنيم : ج١ : ٨٤.

(٧٧) المصدر نفسه : ج١ : ٨٥.

(٧٨) وسائل الشيعة : الحر العاملي : ج ٢٧ : ٣٤ .

(٧٩) التفسير الكاشف : ج١ : ٩- ١٠ .

(٨٠) البيان : ج١ : ١٢- ١٣ .

* المصادر والمراجع *

القرآن الكريم

١. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.

٢. البحر المحيط، أبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤١١هـ.

٣. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: زكي محمد، دار الحضارة، ط٢، ١٤٣٠هـ.

٤. البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ط٣، ١٤٢٨هـ.

٥. تاريخ دولة الأنباط، احسان عباس، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٦. تسنيم في تفسير القرآن، عبد الله الجوادي الطبري الآملي، تحقيق: محمد عبد المنعم الخاقاني، دار الإسراء للنشر، ط٢، ٢٠١١م.

٧. التسهيل لعلوم التنزيل، ابي القاسم محمد بن احمد بن جُزي الكلبي، تخريج: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٨. تفسير ابن أبي زمنين، أبي عبد الله محمد بن أبي زمنين، ت: محمد حسن محمد حسن و احمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٩. تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور محمد الطاهر، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م (د.ط).

١٠. تفسير بحر العلوم، أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت: علي محمد معوض، عادل احمد عبد الموجود، د:زكريا عبد المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
١١. التفسير الكاشف ، محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.
١٢. الجامع الكبير محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط١٩٩٦،١م.
١٣. جواهر التفسير، احمد بن حمد الخليلي، سلطنة عمان،ط١٤٠٤،١هـ.
١٤. تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي الشافعي، مراجعة: د.هاشم محمد علي، دار طوق النجاة، بيروت،(د.ط)(د.ت).
١٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ابي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، تصحيح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤٢٦،٢ هـ.
١٦. فتح البيان في مقاصد القرآن، ابي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤٢٠،١ هـ.
١٧. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تصحيح: إبراهيم شمس الدين، منشورات الأعلمي ، بيروت،ط١، ١٤٣٣هـ.
١٨. مفتاح السعادة، علي بن محمد العجري، تحقيق: عبد الله بن حمود العزي، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، مركز النهاري للطباعة، صنعاء، ط١٤٢٤،١هـ.
١٩. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي، جامعة بغداد، ط١٤١٣،٢ هـ.
٢٠. مناقب آل ابي طالب، محمد بن علي بن شهر أشوب المازندراني، دارالأضواء، بيروت،ط١٤١٢،٢هـ.
٢١. الموطأ، مالك بن أنس، تصحيح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت،١٤٠٦ هـ،(د.ط).
٢٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري، تحقيق: ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط١٤٠٥،٣ هـ.
٢٣. وسائل الشيعة، الحر العاملي، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لأحياء التراث، قم، ط١٤١٤،٢ هـ.